الثقافة العامة

وتنظيم وسائل الاشراف عليها

أدرك القائمون على وزارة المعارف أن اكتساب المعرفة لم يعد مقصوراً على التلقين يقوم به المعلمون في حجرات الدرس ، بل ولم يعد مقصوراً على فترة معينة من العمر يقضيها المرء في تنمية الملكات واكتساب المعارف ، فوسعوا من اختصاص الوزارة حتى يشمل كل المرافق المتصلة بالمعرفة بل والتربية في أوسع مداها ، واذا كانت العناية بالدراسة النظامية واجبة ، فالعناية بالدراسة غير النظامية أوجب ، ذلك لأن الرقابة على الأولى أوجدتها سنن وتقاليد ونظم رسخت على الأجيال ، أما الثانية فجديدة وتأثيرها في النفوس أعمد وأمكن لحرية وسائلها ومسايرتها لمراحل الحياة جميعاً . ومن ثم كان الغرض من اشراف وزارة المعارف على الثقافة العامة هو توجيهها للصالح الخاص والعام وتقويم المعوج من أفرادها وأحوالها وسد النقص الذي قد ينجم في ناحية من نواحيها مع المحافظة على التراث العقلي والقومي للأمة المصرية بنشر ذخائرها والكشف عن المطمور من تفاتيشها والعمل على تنسيق النهضة الثقافية في مصر معها في الأمم العربية الشقيقة من ناحية والأمم الغربية من ناحية أخرى .

ولكن عدم الاستقرار الذي تتسم به هذه الفترة من حياة الأمة ، وهي فترات الانتقال أشبه ، جعل الوزارة لا تستقر على خطة معينة واضحة في اشرافها الثقافي الجديد ، آية ذلك أنها فهمت من الثقافة العامة وسائل اكتساب المعرفة خارج المدرسة حيناً ، فقصرتها على الترجمة والتعاون الثقافي والاحصاء ، دون أن تبين ماهية هذا الاحصاء . ثم جاءت بعد ذلك فجعلت حد الثقافة — كما يقول المناطقة — خارج الفصول الدراسية ، فضمت الى ادارتها ما يتصل بالنشاط المدرسي من رحلة وتمثيل ، أضف الى ذلك أنها وكلت هذا الاشراف الثقافي الى جماعة من المدرسين القدماء أعترف بكفاءتهم وعلمهم وفضلهم وتفننهم في علوم كثيرة ، ولكني أعترف كذلك بأن تعريفهم للثقافة غير جامع لكل الوحدات التي تتألف منها في عصرنا هذا الحديث . وهم لذلك وقعوا في خطأين واضحين

الأول عدم التفريق الحقيقي بين التعليم والثقافة العامة. والثاني احتفاظهم بالكلمة المكتوبة وايثارهم للتأليف والترجمة والنشر واهمالهم لتلك الوسائط الثقافية الجماهيرية الخطيرة كالسينما والاذاعة والصحافة، وهم اذا التفتوا اليها فانما هي الالتفاتة العجلى التي تتذبذب بين وظيفة التعليم المدرسي ووظيفة الثقافة العامة.

والأداة الحكومية عندنا في تطورها من الملكية الى الايجابية أو من البيروقراطية الى الديمقراطية دفعت أولي الأمر الى معاودة تصنيف الادارات الحكومية القائمة واستحداث ادارات بل وزارات جديدة، بيد أن هذا ايضاً لما يستقر على خطوط واضحة فأصبحنا نرى — فيما يتصل بموضوع الثقافة العامة وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والمعارف تتنازع الاختصاص في بعض المسائل والاشراف على بعض الادارات والمصالح، مثال ذلك ان شؤون التمثيل ودار الأوبرا تتلاعق بوزارة المعارف حيناً وبوزارة الشؤون الاجتماعية حيناً آخر مع أن وظيفة كل وزارة تختلف عن وظيفة الأخرى، وان الرقابة السينمائية تتوزعها وزارتا الداخلية والشؤون ولا تحتفل بها وزارة المعارف، مع أنها وسيلة من أهم وسائل الثقافة العامة. ومن هنا تضاربت الخطط والاختصاصات وأصبحت الهيئات الحكومية تسير كل واحدة منها في خطتها، بل وأصبح الأفراد والجماعات يعمل كل حسب نزعته المستقلة دون تنسيق للحركة الثقافية، وهو التنسيق الذي يعمل على عدم تكرار الجهد أو تضاربه والذي يجعل كل فريق يفيد من تجارب الفريق الآخر ويبني عليها، ولهذا كان لزاماً أن توضع وظيفة كل وزارة، فالداخلية تشرف على العمل الثقافي من حيث مساسه بالأمن العام، والشؤون الاجتماعية تشرف عليه من حيث مساسه بالخلق العام، أما وزارة المعارف فهي المعنية به القوامة عليه تشجعه وتدعو إليه، بل وتخلقه خلقاً إن اقتضى الحال.

***

وقد آن لنا أن نعيد النظر في إشراف وزارة المعارف على شؤون الثقافة العامة، ذلك لأن مهمتها في هذه الناحية لا تقل، إن لم تزد، على مهمتها في الاشراف على الوحدات التعليمية النظامية، لأن وسائل الثقافة العامة تتصل بالحياة العقلية، الفردية والجماعية على السواء، وبخاصة في هذه الفترة التي نحاول فيها أن نحمي الشباب من الآراء الهدامة والتجمعات الفاشية المعارضة للنظام الديموقراطي الذي نريد أن نمكن له ونرسخ أصوله، وقد فطن لذلك بعض الخبراء في العقلية الجماعية، فدعوا الى الإشراف الرشيد على وسائل الثقافة العامة، وأعني بالرشيد هنا الى ما لا يتعارض مع حرية الفكر وحرية التبادل الثقافي في حدود المحافظة على مقومات الأمة في ظل النظام الديموقراطي، وقالوا إن هذا الاشراف

ينطوي على مهمتين : إحداهما سلبية تعمل على الحماية من تسرب الثقافات الضارة ومن إساءة استعمال وسائلها ، والأخرى ، إيجابية تشجع القائمين بأمر الثقافات المفيدة وتستحدث ما ينبغي أن يوجد منها .

ولم تعد العلاقة بين الدول مقصورة على الاتصال السياسي والتبادل الاقتصادي والتجاري بل شملت التعاون الثقافي بأوسع حدوده ، فأنشئت شعبة التربية والعلم والثقافة الخاصة بالأمم المتحدة « unesco » وهي التي تنظم العلاقات الثقافية بين الأمم ، وتشرف على تبادل الآثار الفنية والعلمية بين مختلف الشعوب ، وتصدر النشرات والاحصائيات ، وقد نظمت هذه الشعبة بحيث تنتظم الكلمة المكتوبة والملفوظة وسائر الفنون البصرية والسمعية التي تؤثر في الفرد والجماعة وتشجع القائمين بها وتنسق الجهود المساهمة فيها ، كما أنّ جامعة الأمم العربية لم تغفل الثقافة العامة وأثرها في التقريب العقلي والشعوري بين هذه الأمم فأنشأت مكتبها الدائم ودعت الى المؤتمرات الثقافية ، وهي تحاول جاهدة أن تكشف عن نفائس المخطوطات والآثار الفنية وأن تشجع النهضة الفكرية وتعمل على تنسيق خطواتها .

* * *

أما وقد أصبحت الثقافة العامة هذه المكانة الملحوظة في الحياة الوطنية والدولية فقد صار من المحتم علينا أن نعيد النظر في الأداة الحكومية المهيمنة عليها .

ومن ثمّ لم تثبت على نظام أو تستحدث مهنة ، فاذا اضطرت الى القيام بعمل من الأعمال وكلت به الى غير أهله أو دفعت به الى المختصين فيه من غير رجالها

وقد آن لنا أن نهتدي بتنظيمات الشعبة الدولية والمكتب الدائم للجامعة العربية ، وأن ننشىء الأداة المشرفة على الثقافة العامة بالوزارة من جديد ، على أنه لا يعزب عن بالنا أن الإفادة من هذا التعاون الثقافي الدولي يجب أن تكون بقدر وأن نفرق بين ما يقصد للدعاية وما يقصد للثقافة وأن نحذر التبعية الثقافية لأنها وخيمة العاقبة كالتبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وقد تكون مقدمة لها وداعية إليها « ولعلّ أول ما ينبغي أن نحتفل به هو العمل على استصدار قانون يحافظ على الملكية الأدبية والفنية والعلمية حتى لا تصبح المؤلفات والآثار الفنية نهباً للنقلة والمقتبسين بغير حق ، وقد ترددنا في استصدار هذا القانون لأننا لم نرد أن نقفل الباب في وجه المترجمين ولما نزل في نهضتنا الفكرية عيالاً على غيرنا ، ولكن العقلية المصرية تأخذ مكانها التدريجي بين العقليات العالمية فالباب الذي نفتحه من ناحية بعدم استصدار هذا القانون يقفل في وجوه الفنانين

المصريين أبواب الافادة من جهودهم اذا أريد نقلها أو الاقتباس منها ، وسيدعو التبادل الثقافي الدولي الى عقد المعاهدات الثقافية وما يشبهها ، فعلينا أن نحترم الملكية الثقافية لغيرنا حتى يحترموا ملكياتنا .

ولسنا نستطيع أن ننظم هذا الاشراف الثقافي العام إلا إذا عرفنا ما عندنا وما ينقصنا باصطناع الاحصاء الثقافي الذي تبنى عليه المناهج والتوجيهات في كل فرع من فروع الثقافة ، ونحن اذا أردنا أن نحرص على مكانتنا الثقافية كان لزاماً علينا أن نأخذ بأكمل الوسائل الاحصائية من تسجيل وتصنيف وتحليل ، حتى يصبح هذا الاشراف قائماً على العلم الصحيح بنفسيتنا الجماعية وقدراتنا العقلية والشعورية .

وما دمنا قد أخذنا باللامركزية في شؤون التعليم وعرفنا فائدتها في حسن التوزيع وملاءمة التعليم للبيئات المختلفة قدر المستطاع ، فمن الضروري أن نأخذ بهذا النظام نفسه في التقسيم الثقافي حتى لا يتركز اهتمامنا في منطقة أو منطقتين . علينا أن نقسم القطر الى أقسام ثقافية أو نفيد من التقسيم السابق الى مناطق تعليمية فنلحق بها ادارات ثقافية تنظر في حاجة القسم أو الاقليم أو المنطقة الى الثقافة العامة أو نستكثر من الجامعات الشعبية ونوسع من وظيفتها أو نفتتح دراكز ثقافية قائمة برأسها .

* * *

وقد أدركنا في مطلع نهضتنا الفكرية أننا أحوج ما نكون إلى الترجمة فنقلنا الكثير من التآليف في شتى فروع المعرفة . وفي الآداب والعلوم الانسانية بخاصة . ولكن هذه الحركة قصرت جهدها كله تقريباً على اللغتين الفرنسية والانجليزية حتى أن قادة الرأي فينا كانوا ينقسمون أنفسهم الى مدرستين : لاتينية وسكسونية . وقد أراد المثقفون على وزارة المعارف في يوم من الأيام أن يتخلصوا من هذا الضرب من الاحتكار الثقافي فأضافوا لغات أخرى إلى ما يدرس بالمدارس وجعلوا للطالب في مرحلة التعليم الثانوية أن يختار اللغة الأجنبية الاضافية . بيد أن هذه الحركة لم تؤت ثمارها لهذا السبب أو ذاك . فأول بنا أن نوسع من حركة الترجمة ، نأخذ ما ينقصنا من جميع اللغات والشعوب بلا تفريق ، ونستعين في ذلك من غير فلك بهيئة التربية والعلم والثقافة الخاصة بالأمم المتحدة .

ولما أنهأنا مراقبة الثقافة العامة في وزارة المعارف وألحقنا بها ادارة للترجمة الفنية ، ونقصد بالفنية هنا الترجمة غير الادارية وقعنا في خلاف فقهي : أتقوم الدولة بالترجمة أم تشجع القائمين بها فقط . ولم يكن لهذا الخلاف محل لأن الدولة الآخذة بأسباب النهوض الفكري عليها أن تسهم مساهمة حقيقية في حركة الترجمة ، ولسنا في ذلك بدعاً ، فقد سبقتنا

حكومات كثيرة بترجمة نفائس الكتب التي تحتاج إليها أممها .

وحركة الترجمة على طول مداها وتشعب موضوعاتها وكثرة المشتغلين بها لا تزال قاصرة من وجوه كثيرة ، فروائع الأدب العالمي لما تكمل ترجمتها بعد ، وفروع العلم الطبيعي لا تزال عصيّة على المترجمين اما لأن أساتذة هذه العلوم قد درسوها بلغات أجنبية واما لأن المصطلحات لم يتفق عليها بعد . ونحن قبل أن ننظم الحركة للترجمة نرى لزاماً علينا أن نحصي المترجمات القائمة وأن نصنفها على موضوعاتها وأن نبين الصالح منها وأن نفيد من تجارب الذين قاموا بها في نقل العبارة والاصطلاح والاسلوب جميعاً . وأن نحصي المترجمين القادرين ونشجعهم بالارشاد والعون المادي وهذا مطلب من مطالب الشعبة الدولية لكي يتيسر لها أن تنظم التبادل الثقافي بين الأمم .

أما رسم الخطة لحركة الترجمة بعد هذا التمهيد فلن يكون عسيراً لأننا نعرف ما ينقصنا من روائع الأدب العالمي فنكشف على نقله ونقف على الكتب العظيمة التي أثرت في العقل الانساني فنترجمها ونشرحها ، وندرك ما نحتاج اليه من فروع العلم فنترجمها ونتتبع ما يؤلف في اللغات الأجنبية عن مصر والعرب والاسلام فنرد على ما يستأهل الرد ونترجم ما يستحق الترجمة .

ولا يفوتنا جانب خطير من جوانب الترجمة ، هو النقل من العربية الى غيرها من اللغات ويكاد يكون الاهتمام به معدوماً ، ولست أقصد به الدعاية لمصر وآثارها ونهضتها كما يفهم الكثيرون ولكني أقصد به اعطاء العبقرية المصرية فرصة اظهار كفاءتها بين العبقريات الأخرى ، فنحتفل بما تطلبه منا الشعبة الدولية من ناحية ونساعد المصريين الذين يجيدون لغة أجنبية ويريدون الترجمة اليها على القيام بهذا الجهد الشريف من جهود الثقافة العامة .

ومن العجيب اننا لا نزال نعامل المترجمين الفنيين اذا أردنا تشجيعهم أو الافادة من عملهم بذلك « التسعير الجبري » الذي أقره مجلس الوزراء في زمن مضى وحاولت مراقبة الثقافة العامة أن تغير من هذا الوضع فلم تفلح ، أو لعلها ألجئت الى يوم قريب أو بعيد ، وكان خيراً لها لو عاملت المترجمين بغير هذه المعاملة فاهترت حق الطبع بالقدر الذي يدخل التشجيع فيه .

وذكرت مراقبة الثقافة الحالية التأليف الى جانب الترجمة ، ولكنها ذكرته كما تذكر الألفاظ المتضايفة لاغير ، ونهمت ضنه الندرة على التحرير فوكلت أمر تشجيعه الى بعض المتخصصين في اللغة العربية دون سواهم مع أن هذا التشجيع يجب أن يوكل الى جماعة من

المتقنين في علوم كثيرة يعرفون ما تحتاج اليه الأمة فيدعون الى التأليف فيه ولا يقتصر عملهم على قراءة الكتب وبيان ما يصلح منها للمكتبات المدرسية . وقد فطنت الوزارة الى تشجيع التأليف بوضع الجوائز وعقد المسابقات فأعلنت عن مسابقة منها لكتب الثقافة العامة وكتب الأطفال وكتب الآباء والأمهات ، وليس من الضروري أن تنشر الوزارة بنفسها المؤلفات التي تشجعها وتعين على تأليفها . وخير لها أن ترشد الناشرين اليها وأن تهتم في الدعاية لها وأن تنشىء جمعيات « الكتاب » وأنديته في كل مركز ثقافي أو معهد لتحث أوساط المتعلمين على القراءة المفيدة المنتجة وتبصرهم بالكتب الناقصة وتعلمهم التمييز بين الكتب والنفايات .

واذا كانت الحكومة لا تستطيع أن تقصد الى الربح من أعمالها ، وبخاصة الثقافية منها فانه يجمل بها أن تعاون الهيئات والأفراد الذين يعملون على نشر الكتب جادين مخلصين وألا تقف في معاونتها هذه عند الحدود المرسومة الى الآن وألا تقتصر هذه المعاونة على الجانب المادي وحده ، بل يجب أن ترشدهم الى المخطوط النفيس والمؤلف القيم والمترجم الأمين أو حتى تمدهم به فتحفيهم من حق التأليف ، وتلك معاونة صادقة تزيد على المعاونة المادية . أضف الى ذلك أن الوزارة نفسها « عميل » مهم في سوق الكتاب . تشتري كثيراً من الكتب لتوزعها على مكتبات مدارسها أو تفرقها على تلاميذها وهي تتبع في هذه الناحية أسلوبها التقليدي في تأليف اللجان التي اذا اجتمعت فانما تجتمع مرة كل ستة أشهر ، وتتوقف بأمر يصدر بايقاف الانفاق على الكتب . لا بد من صياغة ثابتة رشيدة تتبع في شراء الكتب فلا يؤخذ من بند المقررات ما رصد على المكتبات ولا يتأثر التقدير بالحظوة من كبار الرجال فتطغى المحسوبية على المعايير الثقافية وما تطمح إليه من مثل .

ونحن مطالبون بحكم اتصالنا بالمؤسسات الثقافية العالمية أن نرصد جهدنا الثقافي بين الحين والحين ، وأن نصدر نشرات تسجل هذا الجهد وأن نتبادل هذه النشرات مع الأمم الأخرى مساهمة منا في حركة الأخذ والعطاء في ميادين العلم والتربية والثقافة العامة ، أفليس من واجبنا والحالة هذه أن نذيع في جمهور المتعلمين عندنا خلاصة حقيقية لجهدنا الثقافي وهم بطبعه أولى من غيرهم وأن نضيف إليه جهد الأمم الأخرى حتى يفيدوا منه ويفيدوا عليه . واذا كانت وزارة الدفاع تصدر صحيفة عن الجيش تعمل على تثقيف ضباطه والتقريب بين عقلياتهم ، بل واذا كانت وزارة الشؤون الاجتماعية تصدر مجلة يكاد يختص فيها الطابع الرسمي وتخرج بها الحكومة من مألوفها في عدم الاتجار بأعمالها فان مراقبة الثقافة في وزارة المعارف أولى من غيرها بأن تصدر صحيفة تبين فيها الحركة الثقافية في مصر والأمم الأخرى

أولاً بأول، حتى يطلع المثقفون، وبخاصة رجال التعليم، على نواحي النشاط الثقافي في العالم وقد يشجعهم هذا الى العمل الثقافي الايجابي.

وليس أدعى الى التأليف بين وحدات العقلية المصرية العامة أو العقلية العربية العامة من الكتب الجامعة أو دوائر المعارف، وقد تنبه الى ذلك المثقفون بالعالمية، فدعوا الى تأليف دائرة معارف عالمية تنتظم الحياة الانسانية مبرأة من شوائب العصبية والشعوبية وما جرته على الانسانية من محن وكوارث وحروب. والأمة المصرية لم تصدر الى الآن كتابها الجامع لجهد أبنائها وجماعاتها منذ أنشأت حضارتها المكينة على ضفاف وادي النيل بل واللغة العربية تنتظر دائرة معارفها الكبرى التي تقف الى جانب دائرة المعارف البريطانية أو الفرنسية، فاهياك بدوائر المعارف الخاصة بالفنون والعلوم وضروب الجهد الانساني، ونحن ان نستطيع بطبيعة الحال، ولما نستكمل بعد أدواتنا، أن ننشىء دائرة معارف مثالية ولكنا نستطيع أن نحاول مفيدين من تجاربنا وتجارب غيرنا.

ومن حق وزارة المعارف أن تمد اشرافها الثقافي العام على دور الكتب وأن تعين الهيئات الاقليمية والخاصة على إنشاء دور جديدة وأن تنتخب لها الكتب، وقد تزودها بها إن استطاعت وهيء طبقة من المتخصصين في فن المكتبة توزعهم على هذه الدور وأن تجعل مكتبات المدارس ومعاهد العلم مكتبات عامة لغير المدرسين والتلاميذ كما وجدت الى ذلك سبيلاً، وأن تنظم مكتبات خاصة بالصبيان أو الشبان أو النساء، ومكتبات فنية خاصة تنتظم مصادر هذا الفرع أو ذاك من فروع المعرفة وأن تفيد من وسائل النقل فتدفع « بالمكتبة المتنقلة » الى أطراف المنطقة الثقافية أو الاقليم الثقافي وقد حوت النشرات والكتب والصور والأخبار التي تفيد الناس في معاشهم وتعينهم على استغلال فراغهم.

وثمة جانب من جوانب الثقافة القومية العامة قد أغفلناه وهو الأدب الشعبي، وقد عنيت به شعبة التربية والعلم والثقافة الخاصة بالأمم المتحدة من ناحيتين: من الناحية الأدبية الخالصة ومن ناحية دلالته على الأمة التي صدر عنها، ولعصر أدب شعبي عنى به العلماء الأوربيون في حين غلب علينا الأدب الفردي الأرستقراطي، ولما احتجنا الى القوالب القصصية والتمثيلية مددنا بأبصارنا عبر البحر المحيط ولم نحاول أن نقيم أدبنا القصصي والتمثيلي على أصوله، وان تكن ساذجة وحرام علينا أن نترك تراثنا لغيرنا يدرسونه وينشدون به ونوقف جهودنا على آداب الفرس واليونان ومن اليهم! على وزارة المعارف مستعينة بالمتخصصين أن تجمع آثار هذا الأدب وان تعمل على تنقيته مما علق به من الشوائب على

يد النقلة والناصحين والجامعين ! وأن تدفع بأصحاب المواهب الى أن يعيدوا تأليف بعض مشاهده وأن تشجع على تمثيل بعضها الآخر على خشبة المسرح أو على الشاشة البيضاء .

ولما أردنا أن نشجع التمثيل ، دعونا لجنة لترقية المسرح حشرنا فيها بعض المشاهير في كل الشئون حتى شئون المال والأعمال ، وكانت هذه اللجنة فذا تجتمع ، واحتفلنا بالترجمة والتأليف جميعاً فعينا تمثيليات من روائع الأدب المسرحي العالمي لكي تترجم ووزعت بالفعل على طائفة من الأدباء الناهين فترجموا بعضها ، وأكاد أقول إنه لم يمثل شيء منها ، ورصدنا الجوائز للتأليف المسرحي فلم ينتعش حتى قال قائل ان العقلية المصرية قاصرة عن انشاء الأدب التمثيلي وتبلبلنا بين اللهجة الفصيحة والدارجة وبين الشعر والنثر ووفقنا الى تعبير دار الأوبرا دون أن نهمل عنايتنا الحسنة في استدعاء الفرق الأجنبية الشهيرة ، وأنشأنا فرقة حكومية للتمثيل وأنشأنا معهداً يدرس أصوله وفروعه وجعلنا التمثيل من النشاط المدرسي وعينا له المفتشين . ولكن هذا كله لم ينهض بهذا الفن الجميل لأن تشجيعنا اياه كان مرتجلاً ، ولأن وزارتي المعارف والشئون الاجتماعية تتنازعان على داره الأولى ومعهده العالي ، وليس أدل على انحطاط مستوى هذا الفن من أن بعض المسرحيات التي تعرضها الفرقة الحكومية باللغة العامية مفسافة يعرف معظم المثقفين أنها منقولة عن أصل أجنبي ومن أن المعهد العالي للتمثيل يدرس فيه عصاميون لا مؤهلات لهم يتصورون الأدب اليوناني من غير فهم له في لغته أو حتى في لغة أخرى .

ولا يمكن أن يشجع هذا الفن الا اذا اشتق من صميم البيئة المصرية واعتمد على التراث القصصي الشعبي وتعاون القائمون به على نهضته مع المشرفين على الحركة الثقافية العامة من تأليف وترجمة مع توزيع المسارح المتنقلة على المراكز الثقافية وفروع الجامعة الشعبية والمدارس والساحات الريفية ، وأن يناط بهذا كله الى وزارة المعارف دون سواها ، لأن التمثيل من صميم الثقافة الشعبية العامة واذا كان لغيرها أن ينهض بشيء من الجهد فيه فليكن بإعارة الدور التابعة للمجالس البلدية أو بالاعانة المالية والادارية .

وعدت شعبة التربية والعلم والثقافة الخاصة بالأمم المتحدة السينما من أخطر الوسائط الثقافية الجماعية وأقواها تأثيراً في النفوس وخصتها بعنايتها من ناحية التأليف لها ومن ناحية الصناعات الفنية المتصلة بها ، وهذه الشعبة تشجع على تبادل العمل الفني وتزاور القائمين به ، فعلى وزارة المعارف أن تعرف للسينما قدرها فتحتفل بالتأليف والترجمة لها وتزودها سوقها بالمقليات المستنيرة وتعين الأفلام الثقافية والتاريخية وتدفع الى تعريب الحوار في الروائع الأدبية التي تصدرها شركات السينما في الخارج حتى يفيد منها أكبر عدد

من الجمهور المصري فيرتقي ذوقه ويدفع المشتغلين بصناعة السينما الى الاجادة والاتقان ، وتنتخب من القصص المصري الممتاز ما يصلح للسينما فتعطي بذلك المؤلفين فرصة مزدوجة للافادة من مواهبهم ، وتزود المراكز الثقافية بآلات العرض وتستبدل الآلات الموجودة في المدارس بأخرى تصلح للفيلم العادي وتنشر الثقافة السينمائية الفنية بشتى فروعها من تأليف القصة والسيناريو والحوار والتمثيل والاضاءة والتصوير وتسجيل الصوت وتقطيع مشاهده . وما اليه مع تخريج طبقة من النقاد تبصر الجمهور بما ينبغي أن يرغب فيه من المشاهد والأفلام .

أما الاذاعة — وكل ما يصدر عنها داخل في العمل الثقافي الخالص — كان المنتظر أن ترفع الشعب اليها لا أن تنزل هي اليه وبخاصة لأنها ليست كالسينما تعتمد في وجودها عليه وتفتقر إلى التجارة والربح . يجب أن يوكل برنامجها الى الهيئة المشرفة على الثقافة العامة في وزارة المعارف وأن تتدرج هذه الوزارة في ترقية الذوق الفني ونشر الثقافة البسيطة وترقية الغناء الموسيقي وتقل روائع الأدب الاذاعي التي تلائم المزاج المصري .

* * *

والصحافة سواء أكانت ثقافية خالصة أم عامة ، عامل من أقوى العوامل في تدوين الرأي العام الثقافي ، وقد حددت ظروف الحرب من صفحاتها وجعلتها لا تحتفل بالثقافة إلا قليلاً ، ولكن هذه الظروف آخذة في الزوال وستحتل الثقافة مكانها القديم وتعود المقالة الأدبية أو العلمية أو الأقصوصة القصيرة الى الظهور . لن تنافس هذه الانواع الثقافية « الخبر أو الحادثة » ولكنها ستقف الى جانبها . فمن واجب وزارة المعارف أن تشرف اشرافاً أدبياً على الصحافة الثقافية وعلى أبواب الثقافة في الصحف العامة ، وأن تشجع هذه الناحية باعانة الأولى وتزويد الثانية بالارشاد واستغلال العمل الصحفي في الدعاية للنشاط الثقافي وتهيئة النفوس للاقبال عليه والافادة منه .

وليس أدل على حيوية الأمة من الاهتمام باحيائها والمحافظة على آثارها واقامة المتاحف المجسمة لجهودها في سبيل الحضارة ، فالمتحف أفصح من الكتب والمدارس ، ومتاحف الآثار المصرية منفصلة عن بعضها وكأنما فاتت مصر على فترات متقطعة وهي تخضع المنهج القديم الذي يقسم التاريخ الى دول فازية وأديان مختلفة . فما أحوجنا الى توحيد المتاحف في متحف واحد للحضارة المصرية في شتى عصورها ، وقد أقيمت للعلوم المختلفة متاحف وللمرافق العامة متاحف من حق وزارة المعارف أن تشرف عليها اشرافاً ثقافياً وأن تكون هي الواسطة الملائمة لها للمنسقة لادارتها وان ألحق كل منها بالمرفق الذي يدل عليه .

وكما أن المتحف يدل على الجهود الماضية ، فالمعرض يعطي صورة للنشاط الحاضر ، ومن ثم كانت المعارض من أقوى وسائل الدعاية ، والعمل الثقافي كسائر الأعمال يحتاج الى الدعاية له بالكلمة المكتوبة والملفوظة والصورة والمثال . وقد أقيم معرض ثقافي خاص بالكتاب العربي ولكنه كان معرضاً قاصراً تبدو العجلة على كل ناحية من نواحيه . فعلينا أن نقيم أمثال هذا المعرض بعد أن نستعد له وألا نغفل المعارض النوعية كمعارض الصور والتماثيل وأن نهتم في المعارض غير الثقافية فنجعل من معارض النبات والحيوان والحرف والصناعات معارض ثقافية وألا نقصرها على اقليم دون اقليم وأن تتعاون وزارة المعارف مع شتى الوزارات والمصالح التي تريد اقامة معرض من المعارض فتمدها بالخبراء في هذا الجانب من الثقافة من ناحية وبالمتخصصين في تنظيم المعارض وتصنيف المعروضات من ناحية أخرى .

ووزارة المعارف تقدم العون الأدبي والمادي للجمعيات والأندية الثقافية بالعمل وتخصها لنوع من الاشراف الاداري والثقافي وتبعث المفتشين الاداريين للنظر في حساباتها وأنظمتها ، بل وترسل المفتشين الثقافيين للتحقق من وفائها بالأغراض الثقافية التي انتدبت لها . ولكن هذا الاشراف بصورتيه الادارية والثقافية صوري أو يكاد . . . وما رأيك في أننا كنا نرسل متخصصاً في الثقافة الفرنسية للتفتيش على هيئة خريجي قسم اللغة الانجليزية مثلاً . ونرسل مدرساً من مدرسي اللغة العربية المتخرجين في دار العلوم للتفتيش على أعمال المجمع المصري للثقافة العلمية ، ما جدوى تفتيشهما وما قيمة تقاريرهما ؟ ان الاضافة تصرف بمقتضى هذا التفتيش وتلك التقارير ولكن هذا ليس كل شيء ، فان هذه الجمعيات وتلك الأندية ومنها ما هو في مصر ومنها ما يمثل الثقافة المصرية في الخارج . ينبغي أن تخضع لاشراف الوزارة الثقافي الجدي فتمدها بالبرامج وبالارشاد وبالأخصائيين وبالكتب وتتبع أعمالها من حين الى حين ، لا بالتفتيش عليها مرة واحدة في كل سنة وتشجع الأفراد والهيئات على تأليف اللجان والجمعيات والأندية الثقافية الخاصة لتقيام بالأنواع التي تنقصنا ، كما تشجع الهيئات النقابية الخاصة والأندية المنشأة لاستغلال أوقات الفراغ بصورة من الصور على أن تكون الثقافة معناها الواسع سر أهم ما يعنيها ويشغل أعضاءها في شيء من التنسيق بين جهود هذه الهيئات جميعاً حتى تشمل كل فروع الثقافة وتوزع على كل المناطق ويسهل التبادل الثقافي والتزاور فيما بينها تيسيراً لوحدة الثقافة العامة التي ننشدها .

ومن الأخطاء التي ينبغي أن ننبه إليها أن كل مثقف أو متخصص في ناحية من نواحي الثقافة لا يستطيع بالضرورة أن يشجع الحركة الثقافية ويهيء النفوس لاستقبال العمل الثقافي ومعرفة ما يصلح وما لا يصلح لهذه الهيئة أو تلك الطبقة . فجدير بنا أن نعمل تراثا على إيجاد

جيل من « الثقافيين » يدرسون السيكلوجية الجماهية عامة والمصرية خاصة وحاجياتها . وطرائق التأثير فيها والالمام بما تفعله الأمم الأخرى في هذا السبيل بارسال البعثات وانتخاب بعض ذوي الاستعداد ليكونوا مع الملحقين الثقافيين في سفاراتنا بالخارج وتنظيم الزيارات الرسمية للمؤسسات العاملة على نشر الثقافة مع تخريج عدد من المتخصصين في فنون المعارض والمكتبات وما إليها .

وهذه الجهود لا يمكن أن يزاولها المكلفون بها على وجهها الصحيح في ديوان الوزارة وفي تلك الحجرات التي يستطيع أن ينشاها كل من أراد ولو لم يكن له عمل متصل بها ، وهي إن ساعدت على عمل فانما هو العمل الديواني العتيق الذي يعتمد على الحركة العضلية الآلية أكثر مما يعتمد على التأمل والتفكير ودراسة ومراجعة النشرات وتحليل الاحصائيات . كما أن ادارتها مبعثرة لا ارتباط فيها بين قسم وقسم ، مع أن التنسيق هو بمثابة الأصل الذي ينتظم أصولها . وقد أدّى هذا الى عدم اتضاح الحدود والأعمال والعدام المسئولية الفردية ومن الخير أن تستقل بمبنى خاص يجمع أكثر مصالحها وادارتها ان لم نستطع أن نجمعها كلها في صعيد واحد وبخاصة لأنها تحتاج في عملها هذا الى الاتصال بالهيئات الثقافية الدولية والعلماء والفنانين الناجين . وكم من عالم شرقي أو مستشرق أو أديب غربي نضطر الى زيارة قسم من أقسام مراقبة الثقافة الحالية فاصطدم بالواقع الذي يباين سمعة مصر الثقافية الحسنة في الخارج .

* * *

اما تقسيم هذا الاشراف الثقافي الى مصالح ومراقبات وادارات وأقسام . فذلك بعد الذي شرحنا يسير لأنه يقوم على تقسيم العمل على النوع والأنواع . وما دامت وزارة المعارف قد انتهجت سياسة التخفيف عن كواهل التلاميذ في مراحل التعليم النظامي فبسطت البرامج ويسرت الامتحانات وأنقصت اليوم الدراسي فزادت من فراغ التلاميذ وبخاصة المراهقين وصغار الشبان فمن واجبها أن تحتفل بالنشاط المدرسي واستكمال ما لم يحصله التلاميذ في المدرسة بالثقافة العامة وغرس الهواية المفيدة في نفوس الشبان وشغلهم في أوقات الفراغ بما يصلح أخلاقهم وينفع أمتهم ويسمو بغرائزهم وعواطفهم ، وإلا اضطر هؤلاء الأحداث الى الانحراف والغواية والانقياد ببعض الآراء المتطرفة والانسياق وراء بعض الزعماء الذين يستغلون عواطف الشبان باسم العدالة الاجتماعية حيناً والمحافظة على مقومات الدين حيناً آخر .

عبد الحميد يونس
عضو لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية